

العملُ معاً

من أجل مشاركةٍ أوسعَ

في الحياةِ العامّةِ

العملُ معاً في الحياةِ العامة

(التجربة الأردنية)

نبيل حداد(\*)

لا بدّ للنّاظرِ في المرحلةِ العربيّةِ الراهنةِ أن يُدركَ أنّنا نحتاجُ إلى الحذرِ الشديدِ والانتباهِ والتركيزِ في التعاملِ مع تداعياتِ التغيّراتِ السياسيّةِ والاجتماعيّةِ التي اجتاحتِ المنطقتَ بعنفٍ، بدءاً بعامِ ٢٠١١م، فعلى الرّغمِ من تعالي أصواتِ كثيرةٍ تؤكّدُ على مفاهيمِ المواطنةِ والحقوقِ المدنيّةِ، والدينيّةِ والتنوّعِ، إلا أنّ السّبيلَ الأكثرَ ضماناً للوصولِ إلى بنىٍ مدنيّةٍ ودينيّةٍ واجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ متماسكةٍ، تعملُ على تفعيلِ مشاركةِ المواطنِ في مسيرةِ المجتمعاتِ وتحقيقِ ازدهارِها، لا بدّ أن تستندَ إلى أدواتٍ قويّةٍ تُفرّزُها التّجاربُ الاجتماعيّةُ، والثّقافةُ الناجحةُ في هذا المضمارِ.

العملُ معاً في الحياةِ العامة (التجربة الأردنية)

ولتحقيقِ مشاركةٍ أوسعَ في الحياةِ العامّةِ، لا بدّ من فهمِ التغيّراتِ والأحداثِ الدراميّةِ في المنطقَةِ، وتصاعدِ الفكرِ الراديكاليِّ والتطرّفِ، وتحديدِ دورِ التفاهمِ المشتركِ بين الأديانِ في تشكيلِ ونشرِ ثقافتِ احترامِ الفردِ المواطنِ وخصوصيّاته -

يتطلب تحديد الآليات العلمية والبرامج المنهجية المتنوعة التي من شأنها أن تؤثر في البنى العقلية والشعورية للفرد في سياقاتها الاجتماعية والعائلية والتربوية. كل ذلك يُعزّز ويزيد من فرص العمل على توسيع هذه المشاركة المأمولة.

وإذا كنا نتحدث هنا عن تصدي المسيحيين والمسلمين للتشارك في خدمة المجتمع والانخراط الجاد الواعي، في الحياة العامة، وللدخول في أمثلة عملية على مثل هذا التشارك، أستاذنا باستحضار التجربة الأردنية التي نجحت في تحويل الحرية الدينية والحوار الديني إلى تعبير مدني اجتماعي عن المواطنة والتنوع، وهي تجربة أومن أنها تستحق التوقف عندها طويلاً، واستنباط آلياتها؛ للاستفادة منها في بناء الأدوات المطلوبة لتعميمها، خاصةً وأنا رأينا تردّد بل تمنع المكون المسيحي في العديد من المجتمعات في المنطقة، وبالأخص في الآونة الأخيرة، عن الانخراط في الحياة العامة، مدفوعين بمشاعر الشك والريبة والخوف، تجاه موجات التطرف والإرهاب والدماء.

لقد برزت هذه التجربة في انخراط كافة مكونات المجتمع الأردني في الحياة العامة، ويظهر ذلك بشكل خاص من خلال الدور الذي لعبه المكون المسيحي خلال فترة النهوض بالدولة الأردنية الحديثة، إذ نرى أنه في خلال المائة عام الأخيرة، في العهد الهاشمي، برز دور المؤسسة الكنسية والدينية في الخدمة التي لم تعرف تحديداً على أساس عرق أو لون أو دين؛ فقد انخرط المسيحيون مع إخوتهم المسلمين في كافة مجالات العمل العام في الدولة، وفي قطاعات الاقتصاد، والتربية

والصحة، والخدمة الاجتماعية، مثلما تبوأ العديد من المسيحيين مواقع متقدمة في المناصب الحكومية الرفيعة والوزارات والقوات المسلحة والسلك الدبلوماسي. وما كان ذلك ليتأتى لولا قناعة المسيحيين الأردنيين بأنه جزء ومكون أساسي في مجتمعهم، وهو تعبير واضح عن هذا الشعور بالانتماء الذي يرفض الانعزال أو العزلة التي تُعتبر التحدي الأكبر للجماعات الأقل عدداً، ولا أقول الأقليات. إن نجاح أي مجتمع في بناء استقراره يستقيم بمدى صون هذا المجتمع لمفاهيم الدولة المدنية وتعبيراتها، وهنا نرى أن الواجب يقتضي الابتكار في هذه التعبيرات لا استنساخها، بما يعني حماية الخصوصيات مع انخراط واع في الاستثمار في المشتركات؛ إذ أرى أن قيمة الهوية الدينية وهوية المواطنة لا تتناقضان. وباستعراض تحديات هذه المرحلة التاريخية التي يجب تجاوزها من أجل بناء نموذج تفاعلي، نرى أن أهم هذه التحديات هي خطر الوهم عند الأقلية، وتمادي الأكثرية، وترهل تيار الاعتدال المدني، وتردده، بالإضافة إلى بعض بني العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

ولمواجهة هذه التحديات نرى أن أفضل سياق حاضري هو الدولة المدنية، وهي اصطلاح مشرق في أساسه، ومؤداه: الموازنة بين الدولة والدين، فلا دولة دينية، ولا دولة ملحدة، لا دولة بوليسية، ولا انفلاتات جماعية، بل سياق يحضن قيم الإنسان بإيمان، وتقوم ميثاقية هذه الدولة على عقد اجتماعي يصون الخصوصيات.

فالدولة المدنية هي الهوية التي نرى ضرورة تكريسها، خاصة إذا ما عرفنا أنها مسارٌ مستمرٌ وواعٍ، وليس وِصفَاتٍ جاهزةً؛ بحيث تكون هذه الدولة حاضنةً للقيم الدينية والمواطنة والهوية التي هي الخيارات التأسيسية لِرُقِيّ الإنسان الفرد وتحقيق السلم المجتمعي، وبالتالي تتمظهر هذه القيم في اتّساع المشاركة من قبل الجميع في الحياة العامة.

وكمسيحيّ عربيّ أرى أنّ المسيحيين العرب الذين نجحوا في الانخراط في الحياة العامة، إنّما حقّقوا ذلك من خلال إدراكهم أنّهم مدعوون لتحقيق أمرين:

(١) كرامة الإنسان: فلا عقيدة تسمو عليها ولا أيديولوجيا، وكلُّ عنفٍ أو تمييزٍ هو انتهاكٌ لهذه الكرامة، والتي ضماناتها في الدولة المدنية التي تحترم التعددية وتسوّد فيها العدالة، وهنا نرى أنّ مفهوم كرامة الإنسان يُشكّل مساحة تلاقٍ بين المسيحية والإسلام، حيث تتشاركان في إعلاء شأن الإنسان، أمّا الانزلاق في خيارات الأيديولوجيا أو أدلجة الدين التي تقتل كرامة الإنسان، فالدين منها براء.

(٢) الشراكة في الوطن والهوية والمصير: المسلمون إخوة المسيحيين في الإنسانية والعروبة والمواطنة؛ فنحن وإياهم سيّدنا صُروح النهضة العربية الأولى، ومعهم سنُشيد نهضة ثانية من خلال شراكة في المصير يحمي قيم المحبة والرحمة وعلى قاعدة المساواة والندية في المواطنة.

وهنا أسجّل الامتنان لمرجعية الأزهر ومجلس حكماء المسلمين، والكنيسة الكاثوليكية ممثلةً بحاضرة الفاتيكان والكنائس الأرثوذكسية لما يقومون به وما

يُمكنُ أن يقوموا به معاً في تحفيز المسلمين والمسيحيين على الاستمرار في هذه الشراكة، ورفض كل دعوة للعزلة والانعزال.

يذهب التقليديون في الحديث عن الوجود المسيحي في المنطقة العربية - أو الشرق الأوسط - إلى القول بأن المسيحيين هم الوجود الأساسي في المنطقة، وأنهم سكنوها قبل مجيء الإسلام، الذي احتضنوه وساندوه وتفاعلوا معه.

وتحدثت الأدبيات التاريخية الحديثة لهذا الوجود عن دور المسيحيين في المنطقة في الإسهامات العلمية والنهضوية والفكرية لما يسمى «الأمة العربية الإسلامية»، وكذلك النهضة العربية الحديثة، وشم إشارات إلى ما قدمه المسيحيون من إثراء للأدوار الإدارية والثقافية والتراثية المختلفة، على مدى تاريخ ما اصطُح عليه «الدولة الإسلامية».

غير أن الكثير من الدراسات والمقالات، التي تناولت المسيحيين في الشرق الأوسط، نظرت إليهم بوصفهم كتلة متأثرة، رضخت لحكم التاريخ عليها، وانصاعت لمقدرات السياسة وتوازن القوى الأيدولوجية والدينية، تاريخياً وحديثاً، واكتفت بلعب دور الأقلية في خضم وجود أكثرية إسلامية في كافة مناحي الحياة، وكان لها بصماتها المتناثرة هنا وهناك، بحسب حجمها وزاويتها الصغيرة.

وفي مثل هذا النظرِ إغفالٌ لعددٍ من الزوايا التي لا بدَّ من التعمُّقِ فيها، إن أردنا إيضاحَ التأثيرِ الكبيرِ الَّذي أحدثه المسيحيُّونَ في تنوُّعِ المنطقةِ وتعدُّدِيتها، عبرَ تاريخها، وأهمُّ هذه الزوايا:

(١) أوَّلاً: النسيجُ الاجتماعيُّ المتنوعُ الَّذي شكَّله المسيحيُّونَ في الحاضناتِ المدنيَّةِ الكبرى، وتنوُّعِ النكهاتِ الثقافيَّةِ والاجتماعيَّةِ التي أضفوها على حياةِ المجتمعاتِ المختلفةِ في المدنِ الحضاريَّةِ الكبرى في العراقِ والشامِ ومصرَ.

ولعلَّ هذا الجانبَ يحتاجُ دراساتٍ تفصيليَّةً وعميقةً، تقتفي الأثرَ الأكبرَ لهذا التنوُّعِ، ودورِ المسيحيَّةِ بأشكالها وألوانها في تأسيسِ تركيبته الحضاريَّةِ والثقافيَّةِ والفكريَّةِ، التي لا تزالُ تمتدُّ فروعها.

والنظرُ لهذا الجانبِ لا بدَّ من أن يتناولَ الموقفَ الاجتماعيَّ الأصيلَ، الَّذي وقفتهُ المسيحيَّةُ المشرقيَّةُ في سبيلِ حضارةِ منطقتها.

(٢) ثانياً: النسيجُ النفسيُّ القيميُّ للكثيرِ من المجتمعاتِ العربيَّةِ المسيحيَّةِ بالأخصِّ، التي تتشابكُ مع الحياةِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ عبرَ موقفِ شعوريٍّ ووجدانيٍّ حقيقيٍّ، بعيداً عن رُدودِ الأفعالِ الناجمةِ عن أيِّ ضغوطٍ أو مخاوفٍ، فالكثيرُ من المسيحيِّينَ في المنطقةِ يعتبرونَ التاريخَ الإسلاميَّ بحقَّ تاريخهم الَّذي كان لهم دورٌ كبيرٌ في تغذيته بالعديدِ من عناصره الرئيسيَّةِ، ولعلَّ التعمُّقَ في هذا الموقفِ النفسيِّ الأصيلِ يقودُ إلى صورةٍ أكثرَ وضوحاً وتفسيراً لأسبابِ تشبُّثِ المسيحيَّةِ المشرقيَّةِ بمسقطِ رأسها، رغمَ مُعاناتها الهائلِ والآلامِ، كما أنَّ هذا

الموقف يعبر عن أقوى أدوات التكامل التي مكنت المسيحيين من مكانة تأثيرية بالغة الأثر في محيطهم الأوسع.

إن أي مشروع لتعظيم مشاركة المسيحيين في مجتمعاتهم، بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من تنوعها وراثتها الفكري والثقافي والتراثي والاجتماعي، لا بد له من:

- أن يتوجه بالنظر إلى حقوق المسيحيين، وعلى القدر نفسه واجباتهم في التصدي للصالح العام، وخير المجتمع.

- إن الحفاظ على التنوع التاريخي، وتعددته الفكرية والثقافية والدينية، لا يتم إلا بتشجيع المسيحيين، وكافة مكونات الفسيفساء الاجتماعية على هذه المشاركة، وانعكاس إيجابيتها عليها، في مواجهة الأخطار والجهالات المتعددة، التي بتنا نشهد قساوتها يومياً.

- ألا يكتفى بمقولات التعايش والوئام والتقارب والتفاهم الشعاراتية، بل التقدم معاً بخطوات للأمام لتصميم أدوات علمية وقانونية واجتماعية التي من شأنها أن تعزز المشاركة التي تعكس التنوع، وتحقق التكامل المجتمعي.

- إن هذه المشاركة المأمولة يجب النظر إليها في سياقاتها الطبيعية دون مجاملة أو مؤاربة، والتي تقتضي من صنّاع القرار والإرادة السياسية وضع حلول استراتيجية مستندة إلى رؤى مستقبلية تتطلع إلى تحقيق المجتمع المدني.

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار الخطوات العملية التالية:

- ضرورةُ تَفْعِيلِ النَّهْجِ المدنيِّ والدينيِّ في مُخْتَلِفِ مُكوِّناتِ المجتمعاتِ في المنطقةِ في التفاعلِ مع مفهومِ المواطنة، وترويجِه كأداةٍ مُهمَّةٍ في تحقيقِ المساواةِ والعدالةِ الاجتماعيَّة.

- إجراءُ الدراساتِ الميدانيَّةِ للتحقُّقِ من أفضلِ السُّبُلِ الكفيلةِ بتثبيتِ مفهومِ المواطنةِ وتطبيقاتها على أرضِ الواقعِ.

- الإفادةُ من تأثيرِ الخطابِ الدينيِّ المتنوِّرِ والمتقدِّمِ والأساليبِ التعليميَّة؛ لتحقيقِ الإصلاحِ المطلوبِ، في سبيلِ المساواةِ والمواطنةِ والعدالةِ الاجتماعيَّةِ والديموقراطيَّة.

- أهميَّةُ مفهومِ الاعتدالِ الدينيِّ للتأسيسِ لحالةٍ قويَّةٍ في مواجهةِ التطرُّفِ الدينيِّ والسياسيِّ.

- الإفادةُ من دُرُوسِ التطوُّراتِ الأخيرةِ في المنطقةِ بشأنِ السلوكيَّاتِ الاجتماعيَّةِ تجاهَ مُخْتَلِفِ الجماعاتِ المكوِّنةِ للمجتمعاتِ العربيَّةِ بتنويعاتها الدينيَّةِ والثقافيَّةِ المتعدِّدة.

ثمَّةُ الكثيرُ في تاريخِ المسيحيِّينَ في المشرقِ الَّذي يَشْهَدُ بأهميَّةِ المشاركةِ الأوسعِ في الحياةِ العامَّةِ على المسيحيِّينَ أنفسهم وعلى المسلمينَ.

لكنِ النظرُ إلى مستقبلِ هذا المشرقِ لا يُمكنُه أن يكونَ نظراً مكتملاً الأركانِ ما لم يكن هنالك إدراكٌ أنَّ للمسيحيِّينَ فيه مكاناً أساسياً وأصيلاً، وهذا يتطلَّبُ جهوداً أكبرَ في استيعابِ دروسِ المسيحيَّةِ المشرقيَّةِ في سياقاتها الطبيعيَّةِ، ومشاريعَ أكثرَ



جِدِّيَّة لزيادة الوعي بهذا المكوّن الحيويّ من تنوّع المنطقة وتعدُّديّتها؛ إذ يبقى لا مجرد الوجود المسيحيّ فحسب، بل وحضوره ومشاركته الواسعة في الحياة العامّة -الحجّة الأقوى على احترام التنوّع والتعدُّدية، وأفضل أدوات تحقيق ذلك هو الدّولة المدنيّة.